

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٧٢

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد بيتز أومولوغي إيموزي..... (نيجيريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-20763(A)



* 1 6 2 0 7 6 3 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٧٢ لمؤتمر نزع السلاح.

مرحباً بكم جميعاً في الجلسة العامة الثانية من دورة المؤتمر لعام ٢٠١٦. أنوي اليوم، كما ذكرت لبقية رؤساء هذه الدورة ولنسقي المجموعات الإقليمية، إعطاء الكلمة أولاً للبلدان التي ترغب في الإدلاء ببيان عام. وبعد ذلك، سأدعو الوفود إلى تبادل ما لديها من آراء وتطلعات بشأن برنامج العمل لهذا العام بانفتاح وصراحة. وآمل أن أتمكن بفضل هذه المناقشة من تقديم مشروع برنامج عمل تتوافق عليه آراء جميع الوفود ويتسنى اعتماده في أسرع وقت ممكن.

وقبل الخوض في النقاش، هناك بعض المسائل الرسمية التي ينبغي لنا أن نعالجها. لقد اعتمدنا في الأسبوع الماضي جدول أعمالنا لدورة عام ٢٠١٦. وصدر بوصفه الوثيقة CD/2052. ووجهنا الدعوة أيضاً إلى ثلاث دول لكي تشارك في أعمال المؤتمر بصفتها دولاً غير أعضاء، وذلك عملاً بالمواد من ٣٢ إلى ٣٦ من نظامنا الداخلي. وقد وردتنا، منذ انعقاد جلستنا العامة الأخيرة، طلبات من خمسة وفود ترغب في المشاركة في أعمالنا بصفة دول غير أعضاء. والقائمة معروضة عليكم بوصفها الوثيقة CD/WP.593/Add.1. فهل من تعليقات على هذه الطلبات؟ هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة تلك الدول للمشاركة في أعماله وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بتعليق الجلسة لفترة وجيزة كي يتسنى لممثلي الدول غير الأعضاء، الذين وجهت لهم الدعوة للتو للمشاركة في أعمال المؤتمر، الجلوس في المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة برهة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أعود إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. لقد طلبت بعض الوفود الإدلاء ببيان عام، كما ذكرت آنفاً. وفيما يلي الوفود التي طلبت الكلمة: أيرلندا وبيلاروس وهولندا وماليزيا وتركيا. أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا، السفيرة أوبراين.

السيدة أوبراين (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي معكم ودعمكم لكم بشكل كامل في مهمتكم الجسيمة والعسيرة. وتود أيرلندا أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية إلى الملاحظات التي سيدي بها الاتحاد الأوروبي بالنيابة عنا.

إن هذه اللحظة حاسمة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. فلو عدنا بالذاكرة إلى الوراء واستحضرنا ما جرى على مدى العام الماضي، لوجدنا أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف قد حققت إنجازات هامة، منها اتفاق تغير المناخ الذي يعدُّ إنجازاً، وأهداف التنمية المستدامة. وسوف هذين الاتفاقين الدوليين كمثال، إلى جانب الاتفاق المبرم مع إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة معها، يدل بوضوح على أن العمل الدبلوماسي الدؤوب والخلاق قادر على تحقيق نتائج حتى في الظروف المستعصية.

كذلك، يعدُّ التعجيل ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة ونجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف، الذي عقد العام الماضي في المكسيك، من الأمثلة الأخرى على نجاح عملية نزع السلاح. وقد تحققت هذه الإنجازات بفضل جهود كل من الدول والجمهور المدني، وهي تشهد على ما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي عندما نعمل يداً بيد وبحسن نية طلباً لخير البشرية. لكن ٢٠١٦ سنة جديدة. ونحن جميعاً نأمل أن تجلب معها زخماً جديداً لمؤتمر نزع السلاح.

ونشعر بأسف بالغ، شأننا شأن كل الوفود الحاضرة في هذه القاعة، لعدم تمكن المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل في العقد الماضيين.

ونعتقد أن هذا المحفل قد أنفق الكثير من الوقت وهو يركز على الانقسامات، وأن القواسم المشتركة التي تجمع بيننا لم تحظ بالقدر الكافي من التركيز. وقد بات الوقت مناسباً تماماً لكي نفعل ذلك الآن، في مرحلة تحمل، في آن معاً، تحديات وفرصاً للنظام العالمي لنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهناك العديد من المسائل التي تنتفق جميعاً في الرأي بشأنها. ونحن جميعاً ملتزمون التزاماً جاداً ببلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، حتى وإن اختلفنا في الرأي أحياناً بشأن السبيل إلى ذلك. ونحن نجتمع على رؤية واحدة لبناء مستقبل مستدام، أفرها قادتنا مؤخراً، مثلما يجمعنا الالتزام بصكوك الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتمثيل المتساوي للمرأة.

وفي هذا الصدد، تعتقد آيرلندا اعتقاداً راسخاً أنه يجدر إيلاء الاعتبار الواجب لأثر الأسلحة على الجنسين وكذلك لضرورة تمكين المرأة في محافل ومفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشيد آيرلندا على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها هولندا داخل المؤتمر في هذا الصدد. ونحن جميعاً نتشاطر شعور القلق البالغ بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد سلطت الرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة هنا في هذه القاعة في الأسبوع الماضي الضوء، بوضوح شديد، على السيناريو المرعب المتمثل في وصول جهات من غير الدول إلى أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد آيرلندا كل التأييد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عملها الأساسي في سوريا. ونحن نؤيد أيضاً اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتتطلع إلى عقد مؤتمر استعراضي مفيد ما سيؤدي إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة. وكان من دواعي سرورنا أن ندعم الورقة المقدمة في هذا الصدد من الولايات المتحدة بشأن التدابير الوطنية، خلال الاجتماع الرابع عشر للدول الأطراف.

لقد حققت هذه الهيئة بالفعل إنجازات جمة حظيت باعتراف الكثيرين عن جدارة، وإن كانت لم تضيف شيئاً إلى قائمة إنجازاتها طوال فترة تناهز العقد، للأسف. ولم يعد هناك مجال لهدر مزيد من الوقت. إن ثمة حاجة إلى الأفكار الخلاقة وروح المجازفة والإرادة السياسية للدخول في مناقشات مجدية، ومن ثم في مفاوضات. ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يضيع مزيداً من الوقت في ضوء ما يواجهه من تحديات تستدعي اليقظة وفرص سانحة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى عدم ادخار أي جهد يُمكنُ المؤتمر من إعادة تثبيت نفسه بوصفه عنصراً هاماً من عناصر التفاوض ضمن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وآيرلندا لديها رغبة في أن يتحقق تقدم في هذه العملية، المتوقفة منذ زمن طويل، يفضي إلى إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية، وهي ستدعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم في هذا الصدد، بما في ذلك مبادرة الولايات المتحدة، التي جاءت في أوانها، بشأن وضع برنامج عمل استناداً إلى الوثيقة CD/1864 بصيغتها المعدلة لإدراج مخزونات المواد الانشطارية ضمن الولاية التفاوضية. فالتفاوض في معاهدة من هذا النوع وإبرام هذه المعاهدة سيؤديان إلى وقف التطوير الكمي للأسلحة النووية. لكنه لن يؤدي بالضرورة إلى وقف التحسن النوعي في الأسلحة النووية. وتزداد أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة بالنظر إلى الدليل الصارخ على أن تجارب الأسلحة النووية تخلف آثاراً طويلة الأجل. ولذلك، ندعو ببقية الدول إلى التصديق على هذه المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة. إن التجربة النووية التي أجرتها مؤخراً كوريا الشمالية تشكل مصدر قلق بالغ لنا جميعاً. وقد ذكر وزير

الشؤون الخارجية والتجارة في آيرلندا، تشارلز فلاناغان، أن هذه التجربة تبرز بشدة الحاجة الملحة إلى تعهد جميع أصحاب المصلحة بنزع السلاح النووي، وحثَّ سلطات كوريا الشمالية على وقف جميع التجارب النووية واستئناف المحادثات السادسة.

وتعتقد آيرلندا أن معاهدة عدم الانتشار قد بلغت مرحلة حاسمة وأن المجتمع الدولي ككل يجب أن يعيد تكريس جهوده من أجل نزع السلاح النووي بشكل فعال على أساس متعدد الأطراف وبصورة قابلة للتحقق، وأن يحدد التزامه بذلك قولاً وفعلاً. وليست المسألة مسألة تطلع وطموح وإنما هي ضرورة ملحة. ودونما مساس بدور المؤتمر بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الدائم الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، يقدم لنا الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية فرصة وولاية واضحة للتعاون والعمل على تحقيق هذا الهدف المشترك. وقد سمع من حضر منكم الاجتماع التنظيمي المنعقد في الأسبوع الماضي الدعوة إلى مشاركة الجميع على نطاق واسع. وهذه فرصة لإجراء مناقشات مركزة تتناول المسائل الفنية وفق صيغة مرنة وشاملة تستجيب للتطلعات - وهو ما نفتقده في محافل نزع السلاح الأخرى. وهي فرصة لنا أيضاً لكي نظهر روح القيادة الحقيقية والشجاعة والإبداع.

وآيرلندا تقدر أيما تقدير مساهمة المجتمع المدني في النقاش المتعلق بنزع السلاح. ومن المؤسف ألا يتسنى لأعضاء هذا المؤتمر الاستفادة تماماً من خبراتهم بصورة منهجية وحيوية أكثر.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن آيرلندا تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هدف نزع السلاح هدف يجمع الدول بصفة عامة. ولهذا السبب، أود أن أؤكد من جديد اعتقاد حكومة بلدي الراسخ بأن هذا المؤتمر لا بد له من توسيع عضويته. وهناك دول أعضاء في الأمم المتحدة طلبت على مدى ثلاثة عقود الحصول على العضوية في هذه الهيئة الموقرة، وهي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اضطلعت بدور هام في مجال نزع السلاح. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي يستفيد هذا المؤتمر من تجارب هذه الدول وخبراتها، ليس بصفة مراقب فحسب بل باعتبارها أعضاء كاملة العضوية على قدم المساواة مع بقية الأعضاء. وآيرلندا على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرة ترمي إلى تعزيز المشاورات الفنية تحقيقاً لهذا الغرض، فضلاً عن دعم أي اقتراح قد يكون بمثابة مراجعة حقيقية ونوعية لعضوية المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة آيرلندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى شخص الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس، السفير أمبرازيفيتش.

السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، بما أن هذا هو أول بيان يدلي به الوفد البيلاروسي، أود أن أهنئكم على انتخابكم. وباسم وفد بيلاروس، أتمنى أن تكون دورة مؤتمر نزع السلاح هذه دورة موفقة وثمرتة بالنسبة للجميع.

إن بيلاروس تقرر بضرورة استئناف الأعمال الفنية في المؤتمر. ونحن ندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى العمل معاً من أجل التوصل إلى التوافق المطلوب لتحقيق طفرة في عملنا.

ويرى وفد بيلاروس أن الوثائق التالية تمثل أساساً جيداً لاستئناف عملية التفاوض في المؤتمر عام ٢٠١٦: اقتراح الرئيس بشأن وضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠١٠ (الوثيقة CD/WP.559)، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي عقد خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونحن نرى أن المؤتمر يجب أن يظل محفل التفاوض الرئيسي المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويجب ألا تقوض ولايته بإقامة مسارات تفاوضية منفصلة تكون عضويتها محدودة.

ويوافق الوفد البيلا روسي على ضرورة بدء الأعمال الفنية على أساس الاقتراحات التي تحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، السيد كوس.

السيد كوس (هولندا): السيد الرئيس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وهذا البيان يحظى بتأييد البلدان التالية: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وأيسلندا و صربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم لتوليكم مهمة أول رئيس للمؤتمر لدورة عام ٢٠١٦. ونحن سنساندكم في جهودكم من أجل انطلاق أعمال هذه الدورة بنجاح. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتوجه بالشكر إلى جميع الرؤساء السابقين على ما بذلوه من جهود دؤوبة خلال السنة الماضية.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام للأمم المتحدة على الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر عبر الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، وعلى التزامه واهتمامه بأعمال المؤتمر. لقد سمعنا مرة أخرى نداءه العاجل إلى هذا المؤتمر الداعي إلى الشروع في مفاوضات طال انتظارها. وسوف نعمل من أجل أن يحظى هذا النداء بمتابعة فعالة.

ونحن ندعم بقوة منظمة الأمم المتحدة ومبدأ تعددية الأطراف الفعالة. فدور وإسهام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي آلية تتراقد مكوناتها فيما بينها، يكتسيان أهمية حاسمة ولا غنى عنها. والتطورات الإيجابية المسجلة مؤخراً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، من قبيل عقد الاتفاق التاريخي في تموز/يوليه ٢٠١٥ بين الصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي زائداً الدول الثلاث الشريكة) وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي حل يوم تنفيذه في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تظهر أن المداورات والمفاوضات في هذه المجالات يمكن أن تحقق نتائج ملموسة. ويجدر إلقاء الضوء أيضاً على الحصيلة المثمرة التي خرج بها المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة المنعقد في كانكون في آب/أغسطس ٢٠١٥.

إن اعتماد برنامج عمل سيتطلب من جميع أعضاء المؤتمر، المثابرة على بذل الجهود السياسية. وينبغي ألا ندخر جهداً في سبيل إعادة المؤتمر إلى المسار الصحيح وأن نبقي منفتحين على أي مبادرة جديدة تتوافق عليها الآراء. ونحن سنعمل معكم، السيد الرئيس، من أجل بلوغ هذه الغاية، ونحث جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على العمل البناء من أجل بلوغها.

ومن الواضح في نظر الاتحاد الأوروبي أن الأولوية لا تزال تتمثل في شروع مؤتمر نزع السلاح فوراً في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، وإتمام هذه المفاوضات في وقت مبكر. وندعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى الشروع في إجراء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة دون تأخير وإلى بدء العمل بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول الأعمال وفقاً لبرنامج العمل المعتمد (CD/1864). وندعو جميع الدول الحائزة

للأسلحة النووية إلى إعلان وإقرار وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إذا لم تكن قد فعلت.

ونرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. فهو يعكس الآراء المعرب عنها ويحدد المجالات التي تتقارب أو تتباين فيها الآراء بشأن الجوانب الرئيسية من المعاهدة. وينبغي أن يكون التقرير بمثابة توجيهات مفيدة يُسترشد بها في زيادة تقرب المؤتمر من المفاوضات المقبلة بشأن هذه المسألة الهامة. وقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة ٣٩/٧٠، المقدم من كندا بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونود أن نكرر التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل بتوسيع عضوية المؤتمر. ونشدد على أهمية تعزيز المشاورات الفنية بشأن توسيع عضويته ونؤيد بشدة إجراء مناقشة رسمية بشأن هذه المسألة بناء على طلب الدول المراقبة وتعيين منسق خاص في هذا الصدد.

ونرحب بتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والمؤتمر ونأمل أن تكون هناك إمكانية في المستقبل لاتخاذ خطوات إضافية تمهد الطريق لزيادة إسهام المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث في أعمال المؤتمر، بطريقة شاملة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعنصراً هاماً في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن الأولويات الرئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تثبيت دعائم معاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليها باعتبارها صكاً متعدد الأطراف يتوخى ترسيخ السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وتعزيز تنفيذها. ومن الأهمية بمكان تحقيق عملية معاهدة عدم الانتشار، ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة بصفتها دولاً غير حائزة لأسلحة نووية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير ودون شروط. وإنما إذ نأسف لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصدار وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وإذ نأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الخطيرة التي تسود حالياً، نؤكد من جديد موقف الاتحاد الأوروبي الداعم بقوة لركائز المعاهدة الثلاث جميعها، وندعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها بموجبها أو في المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للإسهام بنشاط في تحقيق المهدفين المتمثلين في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن إذ نُدرك باقتراح الاتحاد الأوروبي الداعي إلى وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي، نبقى على اعتقادنا بأن الدول المرتادة للفضاء المتحلية بالمسؤولية وكذلك الدول التي تتطلع إلى أن تحذو حذوها ينبغي لها أن تسعى إلى الاتفاق على المبادئ الرئيسية من أجل الحفاظ على الفضاء الخارجي باعتباره خيراً للبشرية جمعاء. ونأمل أن تدعم جميع الأمم هذه الخطوة، وأن يسود الشعور بينها بأن الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية يمثل حاجة ملحة ومسؤولية تقع على عاتق كل بني البشر.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر بأن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، قد شددت في البيان الذي أدلت به في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، رداً على

إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء تجربة نووية، على أن هذا الإجراء يمثل انتهاكاً جسيماً للالتزامات الدولية الواقعة على البلد بعدم إنتاج أو إجراء تجارب أسلحة نووية، على النحو المنصوص عليه في العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما يشكل تهديداً للسلام والأمن في منطقة شمال شرق آسيا بأكملها.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات هذا العمل غير المسؤول، الذي يمثل انتهاكاً إضافياً خطيراً ترتكبه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ و ١٨٧٤ و ٢٠٨٧ و ٢٠٩٤ ولالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو أيضاً خرق خطير للنظام الدولي لعدم الانتشار وللوقف الاختياري للتجارب النووية الذي أصبح قاعدة دولية راسخة بحكم الواقع. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الدولة الوحيدة التي أجرت تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وسيتواصل الاتحاد الأوروبي مع شركائه لمناقشة التدابير المناسبة لتوخي رد حازم وموحد يظهر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن العواقب خطيرة إذا ما استمر انتهاك قرارات مجلس الأمن وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لجميع التزاماتها الدولية بالكامل، وعلى المبادرة، دون شروط ودون تأخير، إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية والتخلي كلياً عن برنامجها للأسلحة النووية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم، تخلياً يمكن التحقق منه ولا نكوص فيه.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أذكر أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد، في ضوء حلول الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية، خطة العمل لدعم المعاهدة ودخولها حيز النفاذ وهو يعمل على تنفيذها. وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على هذه المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا، السيد رستم.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إن وفدنا يقدر أياً تقدير ما بذلتموه من جهود وما أجرىتموه من مشاورات حتى الآن. واسمحوا لي أن أؤكد لكم وقوف ماليزيا إلى جانبكم موقف المتعاون والمساند لكم في مساعيكم من أجل الدفع قدماً بالمؤتمر وشروعه في أعماله الفنية في عام ٢٠١٦. ونشكر أيضاً أمين المؤتمر، السيد كالبوش، والأمانة وجميع رؤساء المؤتمر السابقين، ونود أيضاً أن نرحب بالسيدة سليمان في جنيف.

إن ماليزيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة السائدة حالياً في المؤتمر. فهو لم ينجز أي أعمال فنية زمنياً طويلاً جداً. وعلى الرغم من كثرة الجهود التي بذلت في السنوات الماضية، لا يزال الوضع في المؤتمر على حاله. فقد غابت الإرادة السياسية ولم نشهد تقدماً حقيقياً. وفي المقابل، تراجعت درجة الثقة في المؤتمر والاطمئنان إليه وتراجعت قدرته على الوفاء بولايته وبدوره بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المتاح للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح، كما يقال عنه. وفيما يستمر الوضع داخل المؤتمر على حاله، تحقق تقدم في خارجه. ومن جملة ما تحقق، إحراز تقدم كبير في معاهدة تجارة الأسلحة، وتسجيل تحسن فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة التقليدية وموافقة الجمعية العامة على إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية هنا في جنيف. وعلاوة على ذلك، تحولت المبادرة الإنسانية لنزع السلاح النووي إلى محور رئيسي في الخطاب المتعلق بهذه العملية.

وكثيراً ما قيل إن المؤتمر لا يمكن أن يعمل بمعزل عما يجري خارجه من أحداث، وإن عليه أن يأخذ في الحسبان الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية الواجبة. وهذا صحيح، غير أن المؤتمر تصرف، في واقع الأمر، كما لو كان معزولاً عما يجري خارجه وكما لو كانت آراء أغلبية كبيرة من الدول - داخله وخارجه على حد سواء - بشأن إحراز التقدم، غير ذات أهمية. وعلاوة على ذلك، سُخِّرت الذرائع المتعلقة بالاعتبارات الاستراتيجية والأمنية لعرقلة ومنع التقدم بشأن مسائل عديدة. وتسلم ماليزيا بأن ثمة أولويات مختلفة فيما يتعلق بالمسائل التي سيُتفاوض بشأنها في المؤتمر. ونحن نتطلع إلى المشاركة البناءة للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل تدريجي وتنفيذ هذا البرنامج.

ونحن نرى أن من الأهمية بمكان أن تتحلى الدول الأعضاء بالمرونة والإرادة السياسية لتنشيط هذه الهيئة. ويجب أن يكون برنامج العمل شاملاً ومتوازناً وبإمكانه، في الوقت عينه، أن يثمر حصيلة ملموسة ويتيح إحراز تقدم بشأن أكبر قدر ممكن من المسائل، مع إتاحة إمكانية العمل باستمرار على معالجة مسائل أخرى. وينبغي أن تقابل روح التعاون والمرونة والتوفيق بمثلها. ولا تزال ماليزيا تعتبر نزع السلاح النووي من الأولويات. ونحن ندرك أن ثمة إمكانية لإحراز تقدم بشأن مسألة المواد الانشطارية. وتعتبر ضمانات الأمن السلبية من المسائل الأخرى التي يمكن إحراز تقدم بشأنها، ونحيط علماً بعدم وجود وفود تعارض رسمياً العمل بشأن هذا الموضوع تحديداً. فالأحداث الكثيرة التي تجري خارج المؤتمر لا تسمح بأن تبقى أعماله على حالها. ولا ينبغي أن ينظر إلى الفريق العامل غير الرسمي على أنه منافس للمؤتمر. فعمل الفريق يكمل عملنا وهو يتيح لنا فرصة للمضي قدماً. والمشاركة فيه مفتوحة في وجه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فهو جامعٌ. وينبغي أن تشارك جميع الوفود في تلك العملية مشاركة نشطة وبناءة. وبما أننا نتطلع إلى النهوض بالمؤتمر، علينا أن نستحضر التجارب الماضية التي أثبتت أن إعادة النظر في أساليب عمل المؤتمر يمكن أن تمهد السبيل لانطلاق الأعمال الفنية. ولا ينبغي أن يقتصر التركيز في مراجعة أساليب العمل على قاعدة توافق الآراء، التي تشكل شاغلاً رئيسياً بالنسبة للعديد من الوفود، بما فيها وفد بلدي، بل ينبغي أن يشمل أيضاً سائر الوسائل والسبل الكفيلة بزيادة تحسين أسلوب العمل المتبع في المؤتمر حالياً. والمؤتمر، شأنه شأن أي هيئة دولية أخرى، بحاجة إلى أن ينظر من جديد في أساليب عمله بصورة دورية سعياً للتأقلم.

أما فيما يخص المناقشات المتعلقة بتوسيع عضوية المؤتمر وبالدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في أعمال المؤتمر، فإن ماليزيا على استعداد لخوض هذه المناقشات. ونحن نقدر الإسهامات التي قدمها المجتمع المدني في مجال نزع السلاح، إذ تكتسي جهود المجتمع المدني أهمية في حشد الدعم لعملية نزع السلاح النووي، ومن شأن إسهاماته القيمة أن تثري عمل المؤتمر وتساعد في حفز المناقشات الفنية. وسيستفيد المؤتمر مما للمجتمع المدني من آراء ورؤى قيمة وبيانات وبحوث.

وفيما يخص التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير من هذا العام، نرى أنها تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأذكر بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية ماليزيا في ٦ كانون الثاني/يناير، والذي يدين بشدة هذه التجارب ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الكف عن إجراء مزيد من التجارب والامتنال كلياً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فلما كان الوضع متأزماً في المؤتمر، لم يقف العالم ينتظره في سكون، وهو لن ينتظر حدوث تقدم بشأن المسائل الهامة. واستمرار الوضع على ما هو عليه فيه تقاعس من المؤتمر عن

أداء الدور المنوط به، ومن حق المجتمع الدولي أن يعبر عن خيبة أمله. ونقول باختصار إننا عجزنا عن تلبية التطلعات، وعلينا أن نغير هذا الأمر.

واسمحوا لي، السيد الرئيس أن أجدد في الختام التزام ماليزيا بمبدأ نزع السلاح العام الكامل فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ولا يزال وفد بلدي على استعداد للعمل معكم ومع سائر الأعضاء من أجل الخروج من دورة المؤتمر لهذا العام بحصيلة إيجابية وموفقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخص الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة تركيا، السيدة كاسناكلي.

السيدة كاسناكلي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم مهمة أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في هذه الدورة. وأتمنى أن يحالفكم النجاح في مساعيكم الرامية إلى الدفع قدماً بأعمال المؤتمر. ولكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي لكم.

ونعتنم هذه الفرصة أيضاً لنعرب عن شكرنا لكم وللأمين العام للأمم المتحدة على الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر الأسبوع الماضي عبر الممثل السامي بالإنابة لشؤون نزع السلاح، وعلى اهتمامه بأعمال المؤتمر.

ويمثل المؤتمر، كما هو معروف تماماً، منبراً فريداً يتحمل مسؤولية خاصة عن برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار. فهو مكلف بالتفاوض بشأن وضع معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح. ومن المؤسف ألا يتوصل المؤتمر، وهو في عامه العشرين، إلى أداء هذه المهمة. وندعو مرة أخرى، أعضاء المؤتمر إلى السعي جاهدين من أجل أن يحتفظ المؤتمر بأهميته، من خلال استئناف الاضطلاع بولايته التفاوضية. ونأمل في هذا الصدد، أن يستأنف المؤتمر أعماله الفنية في هذا العام. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى التحلي بالمرونة فيما يتعلق بإمكانية وضع برنامج عمل.

ورغم أن المؤتمر لم يتمكن من الشروع في المفاوضات في العام الماضي، فقد كانت هناك مناقشات مستفيضة وصریحة بشأن الجدول الزمني للأنشطة. ونحيط علماً أيضاً بأن الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل قد أجرى مناقشات مثمرة.

ونحن نرى أن جدول أعمالنا يتسم بالشمولية والمرونة، ما يُمكننا من معالجة جميع المسائل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجب أن نتوصل، في خطوتنا التالية، إلى اتفاق على برنامج عمل يحظى بتوافق الآراء. فهذا سيمهد السبيل للشروع في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بل إنه سيبلور أيضاً الإنجازات التي تتحقق بشأن بنود أخرى في جدول الأعمال. ويشمل ذلك الأعمال الفنية المتعلقة بالمسائل الأساسية، وهي نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، و ضمانات الأمن السلبية.

ونعرب عن ترحيبنا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد وُفق هذا التقرير في تحديد المسائل الأساسية المتعلقة بوضع معاهدة في المستقبل.

لقد تدهورت الحالة الأمنية العامة خلال السنوات الماضية للأسف. وبالنظر إلى ما يملكه الدبلوماسيون من خبرة واسعة في هذا المجال، يجدر بنا ألا ندخر جهداً، هنا في إطار

المؤتمر، من شأنه أن يعزز درجة التفاهم والثقة فيما بيننا. فتجاهل التطورات المستجدة في الخارج لا يمثل موقفاً واقعياً ولا عملياً. لذلك، ينبغي لنا أن نفكر بإمعان في السبل الكفيلة بكسر الجمود المستمر. وفي هذا السياق، نشني على جهودكم، السيد الرئيس، من أجل وضع برنامج عمل. ونرحب بأي جهود تبذل طلباً لتحقيق طفرة يمكن أن تحظى بتوافق الآراء.

إن المشاكل التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح ليس مردها إلى الإجراءات المتبعة فيه أو إلى عضويته أو إلى ديناميات الأخذ والرد بداخله. ومن المؤسف جداً أن يعتري نوع من الفتور جميع محافل وآلية نزع السلاح. فالمؤتمر لا يعمل بمعزل عن مجريات الأحداث المحيطة، وينبغي لنا أن ننظر إلى الأمور من منظور أوسع عند تقييم أعماله.

وتركيا على يقين بأن المؤتمر يملك الولاية والنظام الداخلي والعضوية التي تخوله الاضطلاع بواجباته. ونقول بعبارة أخرى، إن المسائل الإجرائية ليست هي السبب في عدم تمكننا حتى الآن، من إحراز التقدم الذي نصبو إليه.

وتؤيد تركيا الأصوات الداعية إلى نزع السلاح النووي على نحو منهجي وتدرجي وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وتشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ المزيد من الخطوات العملية في هذا الاتجاه. وانطلاقاً من تطلعنا هذا تحديداً، شاركنا في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، الذي لم يتمكن بدوره، من اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء. وعلى الرغم من هذه النتائج، لا تزال خطة العمل لعام ٢٠١٠ تشكل توجيهاً واضحاً نسترشد به في بلوغ هدفنا. ويمثل أداء المعاهدة لوظيفتها بشكل جيد وسليم الهدف الأساسي بالنسبة لنا. ومن الأهمية بمكان تحقيق عالمية المعاهدة. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، إلى أن تفعل ذلك دون تأخير.

إن تركيا تشعر بالقلق لعدم تنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، حتى الآن. وإنه لمن المخيب للآمال كونه تعذر على المؤتمر الاستعراضي التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وستواصل تركيا دعم الجهود البناءة المبدولة في هذا الاتجاه.

ونحن نتابع عن كثب مختلف المناقشات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولدينا الاستعداد لمناقشة الخطوات العملية التي ستكون أكثر فعالية، ولكن من الأهمية بمكان ألا تُفوّض سلامة معاهدة عدم الانتشار ولا آلية نزع السلاح.

وقد شهدت بداية هذا العام بالفعل، تطوراً إيجابياً وآخر سلبياً. وأعربت تركيا عن تأييدها لبياني مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومجموعة (ميكتا)، التي تضم المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا بشأن التجربة النووية الأخيرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اللذين تلاهما عند افتتاح المؤتمر الأسبوع الماضي كل من الممثل الدائم لألمانيا والممثل الدائم لأستراليا على التوالي. وتشعر تركيا بقلق بالغ بشأن هذا التطور الذي سيؤثر حتماً على السلام والاستقرار في المنطقة.

أما فيما يخص الجانب الإيجابي، ترحب تركيا بالإعلان الذي صدر في ١٦ كانون الثاني/يناير بشأن حلول موعد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. ولا تنفك تركيا ترى في الدبلوماسية والمفاوضات الخيار الوحيد المتاح لحل الملف النووي الإيراني. ونهني كل طرف من الأطراف المعنية أتاح التوصل إلى هذه النتيجة التي تعد رمزاً لنجاح

الدبلوماسية. وننتقل إلى التنفيذ المنتظم والكلية لخطة العمل الشاملة المشتركة في إطار الشفافية الكاملة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود، في هذا السياق، أن نشدد بقوة على ضرورة تحلي جميع الأطراف المعنية بالسلوك المسؤول الذي لا يشجع على الخلاف في الفترة القادمة، وذلك للمساعدة على إعادة إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة.

واسمحوا لي، في الختام، أن أؤكد مجدداً دعمنا لنيجيريا ولمن سيتولى رئاسة هذه الدورة في المستقبل؛ ونتمنى لكم كل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة تركيا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى شخص الرئيس. هل يرغب أي وفد آخر في الإدلاء بكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو تشول سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة للرد على ما سبق من اتهامات وحجج في تجاهل لمبدأ السببية الذي يقول بوجود علة لكل شيء.

وبما أننا قد أوضحنا بالفعل، في بياننا خلال الجلسة العامة الأخيرة، موقفنا بشأن اتخاذنا إجراء الدفاع عن النفس، وهو إجراء عادل ذوداً عن سيادة البلد وحق الأمة في الوجود وضماناً للسلام في شبه الجزيرة الكورية وللأمن الإقليمي، فإنني لن أطيل الحديث في تكرار تفاصيل موقف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبدئي والجهود التي تبذلها حياً في السلام. لقد أنصت للتو إلى تلك البيانات التي حملت آراء وادعاءات متحيزة، وأنا غير متأكد من أن أصحابها يتوخون حقاً المساعدة على استتباب السلم والأمن في العالم، بما في ذلك في شبه الجزيرة الكورية، أنهم يتعمدون بالأحرى تجاهل الواقع، تحيزاً إلى جانب معين لدوافع سياسية.

ومن المعروف تماماً، أن مداواة المريض تتطلب من الطبيب أن يستند، في إعطاء الوصفة الطبية المناسبة لعلاج داء ما، إلى تشخيص أصل الداء من خلال فحص يجريه وليس بالاستناد إلى الأعراض فقط. وأي وصفة طبية مخطئة أو مضللة ناتجة عن قلة تروّ وجهل، قد يكون أثرها سلبياً فتؤذي إما إلى تفاقم حالة المريض أو تعرض حياته للخطر. وليست هناك حلول جاهزة تصلح لجميع الحالات. ولهذا السبب، ينبغي تطبيق نفس الصيغة من أجل فهم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية فهما أفضل. ومن المستحسن أن يسبق أي حكم وأي وقوف إلى جانب دون آخر من دون تبصر تقييم موضوعي ونزيه للحالة في شبه الجزيرة الكورية من أجل الخروج باستنتاجات واقترح أي توصيات جائزة أو يمكن أن تفيده حقاً في تحقيق هدف السلام والأمن، إذا كان هناك من يعنيه بالفعل استتباب السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة ويتطلع إلى ذلك بصدق.

إن حالة الجمود الطويلة التي تحولت إلى واقع في مؤتمر نزع السلاح واستمرت في هذه القاعة على مدى عقدين تقريباً، تثبت بوضوح أن تحقيق التقدم الحقيقي والنجاح يبقى مجرد ضرب من التشوف في غياب الثقة والاطمئنان، وانعدام الإرادة السياسية للتعاون. فاستمرار الاستفراد بآراء لا تلقى قبولاً من الآخرين وإلقاء المسؤولية على الغير لن يؤدي إلا إلى جدل لا ينقطع، وسيسهل في تصعيد التوتر والرغبة في المواجهة ولن يحقق فائدة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك. اسمحوا لي الآن أن أقدم لكم إحاطة عن المشاورات التي أجريتها حتى الآن بشأن برنامج العمل.

استناداً إلى ما أجرته من مشاورات حتى الآن وبالنظر إلى تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥، تشاورت مع البلدان الستة التي تولت رئاسة المؤتمر العام الماضي، والبلدان الستة التي سوف تتأسس هذه السنة، ومع الكتل الإقليمية وفرادى البلدان. وأعربت بعض البلدان عن تفضيلها تشكيل فريق عامل غير رسمي وحبذ البعض إجراء مناقشة غير رسمية بشأن المسائل الأساسية الأربع، تُدعى إليها مختلف الوفود لكي تتبادل الآراء بانفتاح بشأن سبل المضي قدماً. وكان هناك أيضاً من أيد تشكيل فريق عامل غير رسمي لكنه دعا إلى ضرورة معالجة جميع المسائل الأساسية معالجة متساوية ومتوازنة. ولم يؤيد آخرون، وهم قلة، هذا الموقف، لاعتقادهم أن تشكيل فريق عامل غير رسمي لن يتمخض عن أية نتائج ملموسة. ويسعى عدد كبير من الدول جاهداً من أجل وضع برنامج عمل متوازن. وقد تلقيت مشروعين برنامجي عمل لكننا لم نتمكن من تعميمهما لأنه علينا أن نستطلع اقتراحات ومواقف الوفود. بيد أنه لم يردعني بل شجعتني اجتماع العديد من الوفود على موقف واحد شعوراً منها بأن المؤتمر يجب أن يكسر الجمود الذي شلّ المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي لسنوات عديدة. ونحن في موقع الرئاسة نرى أن إجراء مناقشة مفتوحة بشأن برنامج العمل في جلسة عامة هو السبيل إلى التقدم، لاعتقادنا بأن تلاقح الأفكار في إطار هذه المناقشات المفتوحة سيفضي بنا في نهاية المطاف إلى خريطة طريق تعيننا على إعداد مشروع برنامج العمل. وهذا هو الوضع حالياً فيما يتعلق بالمشاورات التي أجرتها بشأن برنامج العمل.

أود الآن أن أدعو جميع الوفود إلى تبادل الآراء فيما بينها بشأن برنامج عملنا. وإسهاماتكم ستكون لها، كما سبق أن ذكرت، قيمة كبيرة بالنسبة لي إذ ستعيني على إعداد مشروع برنامج عمل يمكن أن تتوافق عليه الآراء في هذا المؤتمر. وأعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان، السفيرة جانجوا.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد مايكل مولر، الحاضر هنا اليوم، وأتطلع لاستمرار حضوره ومشاركته في المؤتمر.

لقد أدليت ببيان في الأسبوع الماضي في الجلسة العامة الافتتاحية لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٦، وعرضت بوجه عام آراء وفد بلدي بشأن المسائل المتصلة بالمؤتمر. وقد منّا أيضاً بعض الاقتراحات الملموسة والعملية للمضي قدماً في جدول أعمال المؤتمر. واستجابة لدعوتكم إلى معالجة المسألة المتعلقة ببرنامج العمل خلال الجلسة العامة لهذا اليوم، أود أن أقول ما يلي.

السيد الرئيس، أود أن أشكركم على المشاورات التي أجرتموها وعلى هذه الفرصة التي أتاحتموها للمؤتمر لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن برنامج العمل. فالغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر تؤيد الأعمال الفنية بشأن نزع السلاح النووي وضمائنات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لكن بعض القوى مستعدة فقط للعمل بشأن تدبير جزئي من تدابير عدم الانتشار في المؤتمر يتخذ صيغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لكن وفد بلدي يرى أن من غير المقبول ألا تتناول هذه المعاهدة الإنتاج الواسع للمواد الانشطارية، ولا سيما التفاوت الإقليمي والعالمي في مخزونات هذه المواد، لما لذلك من آثار سلبية على أمننا. وهو أمر غير مقبول بالنسبة للعديد من الوفود الأخرى بسبب النطاق المحدود للمعاهدة ودورها الهامشي في عملية نزع السلاح النووي.

والأسباب التي دفعت عدة أعضاء في المؤتمر إلى اتخاذ مواقف صارمة بشأن الشروع في إجراء مفاوضات بخصوص قضايا شتى، بما في ذلك نزع السلاح النووي، ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمائنات الأمن السلبية،

هي أسباب موضوعية ونابعة من الشواغل المتعلقة بالأمن القومي لكل منها. وهذه العوامل هي من الخطورة بحيث يتعذر حلها عن طريق أسلوب الصياغة، مهما بلغ مستوى الإبداع فيه. فأسلوب الصياغة في الابتكارات الإجرائية لا يمكن أن يحل مشكلة فنية تنطوي على شواغل أمنية وطنية. والمطلوب هو توفر الإرادة السياسية الحقيقية لوضع نُهج توافقية وتعاونية وغير تمييزية تحقق للجميع أمناً غير منقوص بدرجة متساوية.

إننا ندرك مسؤولية رئيس المؤتمر، وفقاً للمادة ٢٩ من النظام الداخلي، عن وضع برنامج عمل وعرضه على المؤتمر للنظر فيه واعتماده. وإذ نسلم بطابع الصعوبة في هذه المهمة، نرى أن هذه المسؤولية يمكن أن تفوض إلى فريق عامل غير رسمي للبحث عن صيغة توافقية بأسلوب منفتح وشفاف. وقد كان اعتماد تقرير الفريق العامل غير الرسمي بتوافق الآراء في العام الماضي إنجازاً كبيراً. وينبغي لنا أن نستفيد من هذا الإنجاز ونستكشف فرص التقدم شيئاً فشيئاً عن طريق تكرار تجربة إنشاء فريق عامل غير رسمي هذا العام تكون له ولاية مماثلة. وفي الوقت نفسه، سيكون من المفيد جداً أيضاً وضع جدول زمني للأنشطة يتيح إجراء مناقشات غير رسمية بشأن جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال لبحث المسائل الفنية وفهم وجهات نظر وشواغل كل منا فهماً أفضل. وأؤكد مجدداً أن وفد بلدي يدعو إلى اعتماد ما يعرف بالنهج ذي المسارين المتمثل في إنشاء فريق عامل غير رسمي ووضع جدول زمني للأنشطة باعتباره خطوة عملية وواقعية، ليس إلا. وهذا لن ينال من استعدادنا للانضمام إلى المفاوضات في المؤتمر بشأن نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك بشأن المسائل الأخرى التي تخرج عن نطاق المسائل الأساسية الأربع، من قبيل أمن الفضاء الإلكتروني، ومنظومات الأسلحة المرعزة للاستقرار بأنواعها الجديدة ومنظومات الأسلحة المستقلة الفتاكة.

ونحن أيضاً على استعداد للانضمام إلى الجهود المبذولة في المؤتمر من أجل التوصل إلى ولاية تفاوضية جديدة بشأن وضع معاهدة لحظر المواد الانشطارية تتناول صراحةً التفات في مخزونات المواد الانشطارية، وتسهم في بلوغ هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء.

وأقول بإيجاز إن وفد بلدي لا يسعه القبول ببرنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية لإجراء مفاوضات في المؤتمر إما على أساس ولاية شانون أو على أي أساس آخر لا يقضي صراحةً بإدراج المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية ضمن نطاق المعاهدة. ونحن لا نؤيد الاقتراح الذي قدمه أحد أعضاء المؤتمر مؤخراً، وقد كنا على علم بوجود اقتراح واحد - بينما تحدثتم اليوم عن اقتراحين - يرمي إلى وضع مشروع برنامج عمل لا يتناول مسألة التفات مخزونات المواد الانشطارية، ما يؤثر بالتالي على مصالح أمننا القومي. ولا يمكن أن نقبل بأي غموض في هذا الشأن.

غير أن وفد بلدي مستعد للنظر بروح إيجابية في برنامج عمل يتضمن إما ولاية المناقشة للنظر في جميع المسائل دون استثناء أو ولاية تفاوضية بشأن نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. ووفد بلدي مستعد أيضاً للنظر بروح إيجابية في مسائل أخرى للتفاوض بشأنها إلى جانب المسائل الأساسية الأربع في المؤتمر، كما سبق أن ذكرت.

وأخيراً، يود وفدي أن يشدد على ضرورة أن يتوصل الرئيس إلى توافق في الآراء بين أعضاء المؤتمر من خلال إجراء مشاورات مستفيضة قبل أن يعرض أي مشروع برنامج عمل على المؤتمر رسمياً لكي ينظر فيه.

وأود في معرض حديثي أيضاً أن أتوجه إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣/٧٠، الذي أشارت إليه بعض الوفود سابقاً.

١- إن باكستان ملتزمة بتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال إجراء عالمي وغير تمييزي ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

٢- باكستان تؤيد إبرام مؤتمر نزع السلاح لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها. ولا يمكن التفاوض بشأن هذه الاتفاقية إلا على أساس التوافق في الآراء بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، أي الدول الحائزة للأسلحة النووية، على نحو يحقق لجميع الدول أمناً غير منقوص بدرجة متساوية. والتخلي عن هذه المبادئ يمكن أن يكون بمثابة التنكر للمبادئ المتفق عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

٣- نحن نتفهم الشعور بالخيبة ونشاط غيرنا هذا الشعور إزاء بطء وتيرة عملية نزع السلاح النووي وعجز المؤتمر عن الوفاء بالمهمة التي وجد من أجلها؛ لكن المخرج من هذه الحالة لا يكمن في نبذ المؤتمر أو في التماس سبل التقدم خارج محفل المؤتمر استناداً إلى أساس غير توافقي يستثني أصحاب المصلحة الرئيسيين من المشاركة.

فلا سبيل إلى تحقيق التقدم الحقيقي إلا باتباع نهج توافقية وتعاونية وغير تمييزية تحقق للجميع أمناً غير منقوص بدرجة متساوية. وأود أيضاً أن أعتم هذه الفرصة لأشكر زميلتي، سفيرة آيرلندا، على إثارة مسألة الأثر الجنساني لنزع السلاح، وهي مسألة ذات أهمية، فضلاً عن إثارة مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأعمال المهمة التي نضطلع بها هنا. ونحن نؤيد هذا التفكير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة باكستان على بيانها. أرى أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير وود، يود التحدث.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن الدول مهمة كثيراً، كما سمعنا أثناء الجلسة العامة للأسبوع الماضي، ببعض المبادرات التي قدمت، وأشكركم، السيد الرئيس، على إبلاغنا اليوم بوجود مبادرة ثانية معروضة عليكم أيضاً. وأعتقد صراحةً أنه سيكون من المفيد جداً أن نجري، في هذه المرحلة، بعض المشاورات غير الرسمية خارج هذه القاعة لمناقشة هاتين المبادرتين، علماً بأن هناك عدداً من الدول في هذه القاعة التي لم تُبلغ بالأمر فعلاً، إذ سمعت مجرد إشارات إلى وجود مبادرة واحدة على الأقل، وها نحن نعلم منكم الآن، وجود مبادرة ثانية. وأعتقد أنه سيكون من المفيد جداً أن تعقدوا بعض المشاورات غير الرسمية خارج هذه القاعة، حتى يمكننا أن نستوفي النقاش بشأن جوهر هاتين المبادرتين بالتمام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. وأؤكد لكم أن الاقتراحين يتشابهان في المضمون. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أرى أن ممثل الاتحاد الروسي يود التحدث.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، نيابة عن الوفد الروسي، يسرني أن أرحب بكم بصفقتكم الرئيس الأولى لدورة عام ٢٠١٦ لمؤتمر نزع السلاح.

إن الوفد الروسي مقتنع بأنه لا يوجد بديل لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. ونحن نعتبر أن فكرة سحب قضايا من جدول أعمال المؤتمر لنقلها إلى محافل بديلة ينطوي على ضرر بالغ. وقد أظهرت التجربة أن هذه النهج تتمخض عن نصوص يُنفق عليها بين عصابة من الدول المصطفاة فقط تكون مشبعة بروح التحيز وعاجزة عن المطالبة بتحقيق عالميتها. فلا سبيل إلى إبرام اتفاقات عالمية للحد من

التسلح إلا على أساس توافق يقوم على مراعاة مصالح الأمن القومي الحيوية لجميع الدول كقاسم مشترك. وهذا التوافق في الآراء ليس ممكناً فحسب، بل إن بالإمكان التوصل إليه بالفعل في مؤتمر نزع السلاح، إذا أظهرنا، كمشاركين في المؤتمر يتحلون بالمسؤولية، الإرادة السياسية اللازمة وسعيها معاً، خطوة بخطوة، إلى التغلب على الخلافات القائمة.

والوفد الروسي يهتّمه استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، يمثل المشروع الروسي - الصيني بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي تم تحديثه ليعكس اقتراحات عدد كبير من الدول، نقطة انطلاق جيدة. فما يميز المبادرة الروسية - الصينية هو تناولها لنزع السلاح الوقائي، أو منع ظهور ساحة أخرى لمواجهة مسلحة محتملة. وعلاوة على ذلك، نرى أن الضمانات القانونية الدولية لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي من شأنها أن تعزز الاستقرار الاستراتيجي وتساعد في تهيئة الظروف اللازمة لاتخاذ مزيد من الخطوات التي تمهد لنزع السلاح النووي فعلياً.

ونحن ندرك، كبلد يملك رؤية واقعية، أن التوصل إلى حظر ملزم قانوناً بشأن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي سوف يستغرق وقتاً طويلاً. ويمكن أن يسد الالتزام السياسي بعدم البدء بنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي الفراغ القانوني خلال هذه الفترة. ومن شأن عوامة هذا الالتزام أن يفضي إلى إنشاء شبكة أمان موثوقة وأن يسهل بقاء الفضاء الخارجي بمنأى عن النزاعات وسباق التسلح.

وعلى الرغم من أن الوقت قد حان للتفاوض على مشروع معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، فإننا لا ننوي أن نحصر أنفسنا في موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي إطار وضع برنامج عمل شامل ومتوازن، نبدي استعدادنا للانضمام إلى الجهود الرامية إلى وضع صك ملزم قانوناً يتناول ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على أساس الترتيبات المتفق عليها سابقاً، بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهناك ترقب منذ زمن لإجراء مناقشة جادة بشأن مسألة نزع السلاح النووي وهي مناقشة ينبغي أن تستند إلى نهج شامل، مع مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر، يعترف الوفد الروسي بالإسهام فيه إسهاماً بناءً. فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يعتمد سنوياً، كما تعلمون، بأغلبية ساحقة مع امتناع دولتين عن التصويت - أي أن هذا القرار يُعتمد بتوافق الآراء عملياً لأن لا أحد يعترض عليه. وفي هذا الصدد، نحن نعد اقتراحاً يسعى إلى ترجمة التوافق السياسي السائد في الجمعية العامة إلى عمل تفاوضي فعلي داخل المؤتمر.

ونأمل أيضاً أن يتيسر التوصل إلى هذا الحل التوفيقي بفضل حصيلة أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني ببرنامج العمل، الذي اجتمع برئاسة فنلندا والذي يغطي تقريره بدعم جميع الوفود. ويبين هذا التقرير السبل الممكنة للخروج من المأزق الحالي، والتي ستكون بالتأكيد مفيدة في أنشطتنا مستقبلاً.

السيد الرئيس، إنكم تتحملون مسؤولية كبيرة في تحديد المسار الذي سيسلكه المؤتمر في دورة عام ٢٠١٦. واسمحوا لي أن أؤكد لكم استعدادنا للتعاون البناء من أجل تحقيق المصلحة المشتركة لجميع المشاركين في المؤتمر.

لقد اُكتفيت في بياني بالتطرق إلى بعض القضايا المتعلقة بأنشطة المؤتمر. وفي سياق دورة عام ٢٠١٦، سنتطرق، بطبيعة الحال، إلى جوانب أخرى هامة من أنشطته في بياننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. أود الآن، أن أدعو ممثل الصين لتناول الكلمة. فيفضل سعادة السفير فو كونغ.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وسيكون الوفد الصيني مسانداً لكم بالكامل في عملكم. وأود أن أعثتم هذه الفرصة لأنقل إليكم وجهات نظر بلدي بشأن برنامج عمل المؤتمر. ونعتقد أن الجهود المبذولة لوضع مشروع برنامج العمل يجب أن تستند، في ظل الوضع الحالي، إلى المبادئ التالية.

المبدأ الأول هو أن يكون برنامج العمل عادلاً ومتوازناً. ويجب أن يأخذ في الاعتبار أولويات واهتمامات جميع الأطراف بطريقة متوازنة. فمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليست البند الوحيد على جدول الأعمال الذي أصبح جاهزاً للمناقشة. والواقع أن ضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبنود أخرى من جدول الأعمال باتت أيضاً جاهزة تماماً، وينبغي إجراء مناقشات أو مفاوضات فنية بشأن هذه البنود في أقرب وقت ممكن.

والمبدأ الثاني هو مبدأ توافق الآراء. فثمة إجماع واسع النطاق بين جميع الأطراف، منذ أمد بعيد، على ضرورة استخدام ولاية شانون كأساس للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وضرورة التمسك بتوافق الآراء. وتجاهل توافق الآراء هذا باستهتار سيكون بمثابة الدفع باتجاه مشاكل لا حصر لها، وسيؤدي إلى سلسلة من العواقب الوخيمة. والصين ستتمسك بشدة بموقفها بشأن ولاية شانون التي تعتبرها أساس التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي لن تحيد عن هذا الموقف.

والمبدأ الثالث هو مواكبة المستجدات. فقد أثر التقدم العلمي والتكنولوجي السريع تأثيراً عميقاً، على مدى العقود الثلاثة الماضية، على الحد من التسلح وعلى الوضع الأمني الدولي. ومع ذلك، لا تزال بنود جدول الأعمال التي وُضعت قبل ٣٠ عاماً على حالها في المؤتمر. ولا بد من تغيير هذا الوضع في أقرب وقت ممكن. ورغم أهمية الاستمرار في العمل بشأن البنود التقليدية من جدول الأعمال، نرى أن الوقت قد حان كي يجري المؤتمر تقييماً جدياً لآثار التطور العلمي والتكنولوجي على التوازن الاستراتيجي والاستقرار، وعلى عملية الحد من الأسلحة، وكي نبدأ العمل فوراً بشأن بنود جديدة تضاف إلى جدول الأعمال مثل أمن الفضاء الإلكتروني والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

والمبدأ الرابع هو تعزيز العالمية. فالمشاركة في حوكمة الأمن الدولي مسؤولية مشتركة تقع على المجتمع الدولي ككل. وعلى المؤتمر أن يفتح باب عضويته أمام مزيد من الدول في الوقت المناسب من أجل تعزيز عالميته. ونحن نعتقد أن العضوية الموسعة لن تعيق عمل المؤتمر، بل إنها ستبعث روحاً جديدة في أعمال المؤتمر. ومن شأنها أيضاً أن تجعل الانطلاق من نقطة الصفر خارج نطاق المؤتمر أمراً لا طائل منه.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز لموضوع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي. فالصين كانت ولا تزال تعتقد أن المؤتمر يشكل المحفل المثالي لمعالجة قضايا نزع السلاح النووي. ومن المهم للغاية، في مسألة مثل نزع السلاح النووي، التي تشكل الشاغل

الأمني الرئيسي للعديد من الدول، أن نتمسك بمبدأ توافق الآراء. وأي محاولة لنبذ المؤتمر ومبدأ توافق الآراء، أو لمناقشة نزع السلاح النووي دون مراعاة لواقع الوضع الأمني الدولي لن تحدي نفعاً في عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أرى أن ممثل الهند، السفير فارما، يود التحدث.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على جهودكم المتواصلة للدفع قدماً بأعمال مؤتمر نزع السلاح، وأنتم تستطلعون الآراء، في هذا الجزء من الجلسة العامة، بشأن إمكانية وضع برنامج عمل للمؤتمر.

وأود فقط أن أذكر أننا قدمنا بالفعل اقتراحات محددة في جلسة عامة في ٢٦ كانون الثاني/يناير، وكانت أول جلسة عامة تعقد في هذه الدورة. ونحن واثقون تماماً أنكم سوف تأخذون في الاعتبار اقتراحات الهند إلى جانب الاقتراحات الأخرى التي قدمت في إطار بحث السبل الممكنة لوضع برنامج عمل شامل ومتوازن. ونترك لكم أمر اختيار السبل الذي ترونه الأنسب للمضي قدماً. ونحن نوافق على ما أدلي به اليوم من تعليقات تفيده بأن تقديم اقتراح إلى الجلسة العامة الرسمية قد لا يكون مثمراً تماماً ما لم يكن هناك توافق في الآراء، لكن ذلك لا يمنع من إجراء مشاورات غير رسمية بصيغ مختلفة، على الصعيد الثنائي والإقليمي وعلى صعيد المجموعات الصغيرة، ونحن كلنا ثقة بأنكم ستبحثون جميع هذه الإمكانيات ونحن نتقدم في عملنا.

لقد امتنعنا عن الاستجابة في الجلسة العامة لأي من المقترحات المقدمة من الآخرين لأننا نجد أنفسنا في وضع غريب جداً، إذ أعرب أحد الوفود مرتين عن اعتراضه على اقتراح لم يقدم في جلسة عامة. فليكن أسلوب عملنا أكثر شفافية بعض الشيء، توجيهاً للوضوح على الأقل. فلا يمكننا أن ننحو في المؤتمر بطريقة المأساة اليونانية الشعبية حيث يُرفض مقترح لم يُطرح قط. ونحن على يقين بأنكم ستتمكنون من معالجة هذه المسألة، ونحن نحترم تماماً مواقف الوفود بشأن تقديم المقترحات أو التعقيب عليها. غير أنني أرى أن الوضوح أمر ضروري فيما يتعلق بمهية المقترحات المعروضة وبتحديد ما هو مقبول من عدمه.

ثانياً، سأشير بإيجاز إلى البيان الذي أدلى به ممثل وفد هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار). إن موقف الهند من معاهدة عدم الانتشار معروف تماماً. وقد ذكرنا بوضوح شديد، بطبيعة الحال، أن مسألة انضمام الهند إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية أمر غير وراذ، وأود أن أكرر ذلك مرة أخرى اليوم ليدون في المحضر. ونحن لا نثير المسائل المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار في المؤتمر لكن هذه المسائل أثرت اليوم، ونرغب في الرد لأننا نود، بروح عالية، أن نقول لممثل الاتحاد الأوروبي إن من المجدي لدول الاتحاد أن تحشد الدعم داخل الاتحاد الأوروبي لاستدامة المعاهدة في الأجل الطويل.

ثالثاً، أود أن أذكر بإيجاز شديد بما قدمناه العام الماضي من اقتراحات وجّهناها إلى الأمانة بشأن إمكانية أن ننظر في سبل تحسين الموقع الشبكي للمؤتمر. ونحن على يقين بأن أمانة المؤتمر تعمل على هذا الجانب بوجه خاص، وأنا متأكد من أنها سوف تتوصل، في مرحلة ما، إلى فكرة تتيح إمكانية تحسين الصورة العامة للمؤتمر.

واسمحوا لي أن أضيف اقتراحاً آخر لينظر فيه المؤتمر والأمانة، ومفاده أنه ربما كان بإمكاننا أن نرسي تقليداً يقضي بأخذ صورة جماعية سنوية للفريق المشترك في المؤتمر كل عام.

ومن شأن ذلك أن يشمل الدول الأعضاء، وعدداً من الدول غير الأعضاء التي أعربت عن اهتمامها بأعمال المؤتمر والأمانة ويشمل، بطبيعة الحال، أي مشارك من مجتمع المنظمات غير الحكومية يرغب في أخذ الصورة معنا. ولست متأكداً من أن الكل يشاطرنا هذه الرغبة، لكن إذا وجد من يشاطرنا هذه الرغبة، فعلى الرحب والسعة. وينبغي لنا أن نفكر في الوقت المناسب. ونقترح أن يكون ذلك في آخر جلسة عامة تعقد برئاسة الرئيس الأول للمؤتمر، ما يتيح بعض الوقت لتجمع الكل. وهناك أيضاً مسألة أكثر تقنية تتعلق بطريقة التقاط الصورة، وهو أمر سنتركه، بطبيعة الحال، لأمانتنا المقتدرة وسيشرفنا، بطبيعة الحال، حضور الأمين العام للمؤتمر معنا على هذه الصورة التي يمكن أن تكون سجلاً مادياً للمؤتمر في بداية كل سنة نستطيع نشره على موقعنا الشبكي.

وهذا يساعد في إضفاء جدوى أكبر على أعمالنا في المؤتمر. إنها خطوة بسيطة للغاية لكنني أمل أن تحظى بتأييدكم، السيد الرئيس، وتأييد الأمانة والمؤتمر ككل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة جداً وعلى الاقتراحات التي قدمها، وقد أخذت علماً بها. أعطي الكلمة مرة أخرى، لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر على أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن لا بد لي من الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي بشأن مشروع وضع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي ومشروع القرار المتعلق بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

وأخشى ألا يكون الاتحاد الروسي قد أضاف جديداً بشأن مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي لا يشمل - كما قلنا مرات عديدة في هذا المحفل - أي نظام تحقق ملزم قانوناً لإجراء رصد فعال المدى الامتثال للالتزامات التي تنص عليها، بما في ذلك ما تتضمنه من أشكال الخطر. وعلاوة على ذلك، فإن التعاريف الواردة في مشروع المعاهدة لا تكفي، كما ذكرنا سابقاً، في ضوء طبيعة العديد من النظم الفضائية، كالأسلحة الروبوتية، على سبيل المثال، لتحديد ماهية كل سلاح، وهي لا تعالج الشواغل المتعلقة بالقدرة على منع نشوب النزاعات.

وتنطوي مبادرة روسيا المعروفة بمبادرة عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي على عدد من المشاكل الكبيرة، بينها عدم تضمينها تعريفاً قابلاً للبقاء للسلاح الفضائي وتعذر إمكانية تأكيد تنفيذ إعلان عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي على الآخرين. والواقع أنها لا تستوفي معايير تقييم تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي التي وُضعت بتوافق الآراء الذي شمل روسيا، إذ شاركت في دراسة برعاية الأمم المتحدة أجراها فريق خبراء حكوميين بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

ويكشف الاستعراض المقتضب للوثيقة CD/2042 التي كانت، كما تذكر، الرد الروسي والصيني على تحليل الولايات المتحدة لمشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، أن هذا المشروع لم يعالج بصورة مقنعة عدداً من الشواغل الأساسية، بما فيها مشكلة التحقق.

وتدفع روسيا بأنه من المفيد أن نضع جانباً مسألة وضع بروتوكول يتعلق بمسألة التحقق بغية "التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التزام قانوني بوضع صك ملزم قانوناً في أقرب وقت ممكن".

ولا تزال الولايات المتحدة على قناعة بأنه لا يمكنها تأييد نهج لا تحدد فيه الأحكام الرئيسية الملزمة قانوناً بشأن التحقق الفعال إلا من خلال مفاوضات لاحقة بشأن بروتوكول إضافي. وعلاوة على ذلك، لا تزال روسيا تتذرع بحجج واهية ومحاولة تبرير عدم الإشارة إلى الأسلحة المضادة للسواتل برية القواعد في مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ومن شأن معالجة مسألة الأسلحة المضادة للسواتل برية القواعد أن تثير مشاكل مستعصية مماثلة فيما يتعلق بالتعريف والتحقق، وهي مشاكل ترتبط أيضاً بالأسلحة الفضائية. غير أن روسيا لا تستخدم هذه الحجة وهي، على أي حال، ترفض الشواغل المتعلقة بالأسلحة الفضائية. وبدلاً من ذلك، تزعم أن الحظر المنصوص عليه في مشروع المعاهدة بشأن الاستخدام يعني أن الدولة لن تتوفر لها عملياً أية أسس لتطوير أو استخدام القدرات المضادة للسواتل. ولكن، إذا كانت روسيا تعتقد فعلاً أن فرض حظر على الاستخدام سيكون لبلوغ هذه النتيجة، فلماذا إذاً يتناول مشروع المعاهدة نشر الأسلحة الفضائية تحديداً، بدل أن يعرض فقط حظر استخدامها.

وعلاوة على ذلك، يرى الاتحاد الروسي أن معالجة تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي ينبغي أن تكون تدريجية. وعند النظر في الأسس الموضوعية لتلك الحجة، نندش لعدم تركيزه على الأسلحة المضادة للسواتل برية القواعد بوجه خاص، بالنظر إلى أن اختبار ونشر هذه المنظومات يمثل تهديدات فعلية لأمن الفضاء واستدامته في الأجل القريب، لأسباب ليس أقلها الأنشطة الروسية. ويمكن أن نخلص إلى أن السبب في ذلك هو أن روسيا تعتزم في الواقع تطوير منظومات مضادة للسواتل برية القواعد والاحتفاظ بها.

وأطرح نقطة أخيرة وهي أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي توفر، صراحة، نهجاً طوعياً وعملياً لمعالجة الشواغل المتعلقة باستدامة الفضاء الخارجي وأمنه في الأجل القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ ومرة أخرى، يطلب ممثل الاتحاد الروسي، السفير دينيكو، الكلمة. الكلمة لكم سيدي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في الحقيقة، أنا مسرور برد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على الخطوط العريضة التي قدمتها بشأن موضوعي مشروع معاهدة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ومبادرة عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ماذا نفهم من ذلك؟ نفهم منه أن مسألة الفضاء الخارجي أمر موضوعي ووجيه أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح.

ومن الواضح، حسب فهمنا، أن مصلحة الجميع تستدعي الانتقال إلى التفاوض بشأن هذه القضية الحاسمة، دون المساس بأهمية القضايا المتبقية. ولدي اقتراح عملي في هذا الصدد لوفد الولايات المتحدة، وهو أن يظهر روح القيادة وبيادر، بدوره، إلى صياغة وتوقيع هذا الإعلان مع الاتحاد الروسي. وإننا على استعداد للقيام بذلك. وكيفية مراقبة بعضنا بعضاً، أمر نعرفه بالفعل، من التاريخ الطويل من المعاهدات والاتفاقات المشتركة في مجالي نزع السلاح والحد من الأسلحة. ولا بد من عدم تكرار حالة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة

للقذائف التسيارية. فذلك الوضع أدى بشكل أساسي إلى التعقيدات التي نواجهها الآن في مجال الحد من الأسلحة.

ونحن كما قلت في بياني - ربما لم تكن الترجمة الفورية دقيقة تماماً - نعمل على إيجاد السبل الكفيلة بتحسيد الاتفاقات السياسية العملية والتوافقية التي توصلت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، في مجال العمل التفاوضي الملموس في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي، السفير دينيكو. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك. أود الآن، أن أطلب من الأمانة العامة أن تطلعنا على بعض المعلومات التنظيمية.

السيد كالبوش (أمين المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): أود بإيجاز، أن أدعو جميع الوفود إلى تصفح بريدها الإلكتروني للاطلاع على الوثائق الجديدة. وقد تلقينا الآن من جميع الوفود مذكرات شفوية مع بيانات الاتصال؛ وما أن تصبح الوثيقة جاهزة، ستعمم عليكم عن طريق البريد الإلكتروني. ويرجى التأكد من أن جميع المعلومات صحيحة. إننا لاحظنا بالفعل وجود مشكلة في عنوان أو عنوانين من عناوين البريد الإلكتروني، ولم يتلق وفدان على الأقل رسائلنا. وسنكون ممتنين إذا أبدتكم تعقيبات في هذا الشأن.

وأود أيضاً أن أذكركم بأن لدينا عنواناً بريدياً إلكترونياً عاماً. يرجى إرسال جميع المراسلات، أو نسخ لجميع المراسلات إلى الأمانة على عنوان البريد الإلكتروني التالي: cd@unog.ch.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أخيراً، لدينا طلب من وفد الصين بعدم عقد اجتماع في فترة الاحتفال برأس السنة الصينية. وحسب فهمي تبدأ الاحتفالات بالسنة الجديدة يوم الجمعة، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ وتنتهي يوم الخميس، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦. لذا أدعو وفد الصين إلى تناول الكلمة إذا رغب في ذلك.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، فهمت أنك تقصد أن يوم الثلاثاء المقبل لن يكون هناك اجتماع، وستكون هناك اجتماعات يوم الخميس. هل فهمي صحيح؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نؤيد الفكرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة بشأن هذا الموضوع، أي بشأن اقتراح الصين بأن نجتمع هذا الخميس، ولا نعقد أي اجتماع يوم الثلاثاء المقبل، ثم نجتمع مرة أخرى يوم الخميس من الأسبوع المقبل؟ أرى أن سفير المملكة المتحدة يطلب الكلمة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لدي سؤال: هل قدمت الصين هذا الطلب في أي هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة هنا في جنيف أم أن هذا الطلب يقتصر على مؤتمر نزع السلاح، وإذا كان الأمر كذلك، ما السبب؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): كنا نحاول أن نقول ذلك في العديد من المحافل الأخرى، أما ردي على السؤال عن سبب طلب ذلك في مؤتمر نزع السلاح قبل غيره فهو لأننا نظرنا إلى المؤتمر كأسرة، ولذلك نريد طرح هذه المسألة في إطار الأسرة أولاً كي يلبي طلبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن حلول السنة القمرية الجديدة يحتفل به الناس في جميع أنحاء العالم، وأنا بالتأكيد أدرك أهميتها ودلالاتها. ومع ذلك، أعتقد أننا إذا بدأنا نطلب من بعض الهيئات بعدم الاجتماع في فترات الأعياد، فإننا سنفتح الباب على مصراعيه لطلبات لا تحصى. وعندئذ سأطلب عدم عقد المؤتمر كلما صادف يوم انعقاده في عيد الشكر في الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): النقطة التي أثارها سفير الولايات المتحدة وجبهة لكن الأول من كانون الثاني/يناير، يعتبر في النهاية، عطلة بالنسبة لنا جميعاً، لذلك لا نحتاج إلى طلب عطلة في ذلك اليوم، بوجه خاص. وأعتقد أن الطلب المقدم مشروع أيضاً لأنهم يطلبون عقد اجتماعين بدلاً من يوم الإجازة: فهم يطلبون عقد جلسة يوم الخميس من هذا الأسبوع وجلسة يوم الخميس من الأسبوع المقبل. وبالتالي، سيكون هناك اجتماعان بدلاً من الاجتماع الذي سيفوتنا. وأرى أن هذا الطلب مشروع، وأمل أن تتمكن جميعاً من أن تحتفل برأس السنة الصينية مع الوفد الصيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الصين مرة أخرى.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، اسمحوا لي أن أقول إن الوفد الصيني ليس، في الواقع، الوحيد الذي يحتفل برأس السنة الصينية. فهو أيضاً عطلة وطنية في بلدان أخرى على حد علمي. ويصادف رأس السنة الصينية هذا العام يوم الثلاثاء وهو اليوم الذي نعقد فيه المؤتمر. والواقع أننا لا نعقد في المؤتمر جلسات عامة كل يوم من أيام الأسبوع، حتى لو كان بإمكاننا ذلك. لهذا، فإن كل ما نطلبه هو أن نؤجل جلسة يوم الثلاثاء المقبل أو نعقدتها قبل موعدها. ولن نكون مستائين إذا رفضت بلدان أخرى ذلك، لكن هذا هو الأساس المنطقي لطلبنا. وهناك سبب عملي آخر هو أن يوم الثلاثاء سيشهد انعقاد حلقة دراسية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، وأنا شخصياً سأعمل في ذلك اليوم لأنني سأحضر تلك الحلقة الدراسية. ولا أدري إن كانت الجلسة العامة للمؤتمر يوم الثلاثاء مقدسة؛ ربما نستطيع فقط تعديل الجدول الزمني.

هذا كل ما نطلبه بكل بساطة - وهذا كل ما في الأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أقول إن الأمر متروك لكم بدهاءة، ولكن إذا نظرتم في هذا الطلب، فإنكم ستفتحون بذلك الباب لتقديم طلبات مماثلة في المستقبل. لذا، أود أن أطلب إليكم أن تأخذوا الأمر بمجدية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة، أود أن أبلغكم بأننا سوف نوافيكم بالقرار بهذا الشأن في الوقت المناسب.

بهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ترفع الجلسة.

تُرِفِعَتِ الْجُلُوسَةُ السَّاعَةَ ١١/٣٠.